الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5846.4
بتغير قدره
15.6+
% 0.27

شركة استثمارية محلية ترقب بيع شركة اتصالات أميركية الأسبوع الجاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة استثمارية مدرجة تابعة لمجموعة كبرى تترقب خلال الاسبوع الجاري بيع شركة اتصالات أميركية تمتلك في الشركة الكويتية حصة تصل الى 5٪ تقدر قيمتها بـ 10 ملايين دولار. وذكرت المصادر ان المفاوضات بين شركة الاتصالات وأطراف أميركية ترغب في الشراء وصلت الى مراحل متقدمة وانه في حال اتمام الصفقة فإن الشركة الاستثمارية الكويتية ستستفيد من السيولة التي ستتوافر لها.

● شريف حمدي

إعادة التعيين تفتح الباب لرفع مزيد من القضايا على «الهيئة»

ترشيح أعضاء هيئة الأسواق مجدداً «مشروط» بتقدير وزيرة التجارة وموافقة مجلس الوزراء

نفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» أن تكون موافقة إدارة الفتوى والتشريع على إعادة تعيين الأعضاء الثلاثة في مفوضية الهيئة مطلقة وإنما «مشروطة»، مبينة أن رد إدارة الفتوى والتشريع نص على أن إعادة تعيين أعضاء مفوضي هيئة أسواق المال المقالين مرهونة بما يقدره وزير التجارة والصناعة ويوافق عليه مجلس الوزراء في إطار ما يحقق المصلحة العامة وعلى ضوء تقييم أداء الأعضاء الثلاثة في الفترة الماضية وعلى مدى جسامة المخالفات التي نسبت إليهم بعد صدور مرسوم تعيين الأعضاء الثلاثة في مفوضية الهيئة. وقالت المصادر ان كتاب الفتوى والتشريع لم يأت مؤيدا بشكل مطلق لجواز إعادة تعيين الأعضاء وإنما أرجع الأمر لتقدير وزير التجارة وفقا للمادة 6 من القانون وقرار مجلس الوزراء.

وبينت أن تقدير وزيرة التجارة والصناعة ورئيس مجلس الوزراء سيأخذ بعين الاعتبار وجود لائحة تنفيذية «معيبة» بحكم القضايا التي تم رفعها ضد موادها التي دفعت الكثيرين لرفع قضايا ضد هيئة الأسواق في ظل تعنت واضح في عدم الاستماع لوجهات نظر الأطراف المتضررة من القانون.

واستدركت بأن وضع مفوضي هيئة أسواق المال هو ما دفع إدارة الفتوى والتشريع لإعفائهم من مناصبهم بنص المادة 27 من القانون مع وجود عضو رابع لايزال وضعه غير واضح قانونيا، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في كافة الأمور الخاصة بتشكيل اللجنة.

وفي السياق ذاته، ارتأت مصادر بورصوية مطلعة لـ «الأنباء» أن إعادة تعيين الأعضاء الثلاثة مرة أخرى ستكون بمثابة ضربة قاضية لنزاهة القضاء الذي سيظهر بشكل يناقض نفسه وهو ما يعني فتح جبهة جديدة من القضايا ضد هيئة الأسواق باعتبار أن ما حدث مخالف لنص القانون.

ونفت المصادر أن تكون وزيرة التجارة والصناعة تحمل أجندة خاصة بخصوص تشكيل مفوضي هيئة أسواق المال وإنما هناك ضوابط قانونية تم اتباعها وفقا لمواد قانون هيئة أسواق المال وهو ما دفع الوزيرة لتطبيق القانون بما يحقق مصلحة السوق في نهاية المطاف.

● عمر راشد

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار

كونا: واصل سعر صرف الدينار استقراره مقابل الدولار امس ليستقر عند مستوى 0,272 دينار في حين ارتفع سعر صرف اليورو الى 0,391 دينار مقارنة بأسعار امس الاول الاثنين.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته على موقعه الإلكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني ارتفع ليسجل 0,444 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري عند مستوى 0,348 دينار.

وتراجع اليورو مقابل الدولار والعملات الرئيسية مع التوقعات بتراجع النمو في المنطقة الأوروبية فيما عاد الدولار من ناحية اخرى الى الارتفاع بعد ان تخلى المستثمرون عن شهية المخاطرة ما زاد من الطلب على عملات الملاذ الآمن مثل الدولار والين.

ولايزال الاقتصاد الاميركي يعاني بشكل أكبر من المتوقع في ظل المؤشرات التي تشير الى الوضع نفسه في أوروبا وإلى ان منطقة اليورو ستحتاج مزيدا من الوقت حتى تقف على أقدامها من جديد.

النفط الكويتي عند 102,63 دولار

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 98 سنتا في تداولات امس الاول ليستقر عند مستوى 102,63 دولار للبرميل مقارنة بـ 101,65 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي.

وارتفعت أسعار النفط الخام بعد صدور تقرير مبيعات التجزئة الأميركي الذي أظهر ارتفاعا في المبيعات خلال الشهر الماضي والذي تطابق مع التوقعات الى أعلى مستوى لها منذ 4 شهور، بالاضافة الى انخفاض الدولار امام العملات الرئيسية، ما أتاح الفرصة للنفط الخام للارتفاع خلال تعاملات اليوم.

وقد أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ان سعر سلة خاماتها الـ 12 ارتفع يوم الاثنين الماضي بواقع 97 سنتا ليستقر عند معدل 104,78 دولارات للبرميل بعد ان كان 103,81 دولارات يوم الجمعة الماضي.

1,2 مليار دينار قيمة الأصول التي تديرها

«جلوبل» تُعلن استمرارها في تحقيق الأرباح من أعمالها القائمة على الرسوم والأتعاب

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) امس عن نتائجه المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2011.

وقالت «جلوبل» في بيان صحافي ان الأنشطة المدرة للرسوم والأتعاب (إدارة الأصول، والاستثمارات والوساطة المالية) حققت إيرادات تشغيلية بلغت 8,3 ملايين دينار وأرباحا بلغت 3,3 ملايين دينار خلال النصف الأول من عام 2011.

وانخفضت مصروفات الفوائد بنسبة 7٪ خلال النصف الأول، كما سددت جلوبل 19,7 مليون دولار من أصل الدين للبنوك الدائنة، وبلغ إجمالي صافي الخسائر 38,7 مليون دينار (0,032 دينار للسهم الواحد) واشارت «جلوبل» الى انها تركز على مزاولة الأنشطة المدرة للرسوم والأتعاب، حيث بلغت قيمة الأصول المدارة لصالح العملاء 1,2 مليار دينار كما في 30 يونيو 2011، وحققت العديد من الصناديق التي تديرها جلوبل أداء فاق أداء مؤشرات القياس والصناديق المماثلة لها.

علاوة على ذلك، منحت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» لتقييم إدارة الصناديق الاستثمارية تصنيفا بمرتبة «A» لصندوق جلوبل للأسهم السعودية، وحصلت جلوبل على لقب «أفضل مدير للأصول على مستوى الكويت لعام 2011» من مجلة إدارة الصناديق الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFM)، وهي إحدى الجهات الرائدة التي تراقب أداء قطاع إدارة الأصول في المنطقة، كما حاز صندوق «جلوبل للاستحواذ الكامل» على لقب «أفضل صندوق للملكيات الخاصة» من مجلة «ذي بانكر».

الاستثمارات الأساسية

وجاء في البيان ان خسائر الاستثمارات الأساسية بلغت 28,2 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2011، ويعزى هذا بشكل كبير إلى الخسائر التي تكبدتها الشركة من حصتها من نتائج الشركات الزميلة والبالغة 6,8 ملايين دينار، والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقتا دول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي أثرت سلبا على أداء أسواق الأسهم الإقليمية والاستثمارات الأساسية للشركة خلال هذه الفترة.

التكاليف التشغيلية

وتواصل «جلوبل» سعيها لخفض التكاليف التشغيلية، وانخفضت المصروفات التشغيلية الأخرى بنسبة 33٪ في النصف الأول من العام 2011 مقارنة بمستواها في النصف الأول من عام 2010.

كما انخفضت تكاليف الفوائد بنسبة 7٪ لتصل إلى 12 مليون دينار في النصف الأول من العام 2011 بالمقارنة مع تكاليف الفوائد المسجلة في النصف الأول من عام 2010 والبالغة 12,8 مليون دينار، والتي نشأت عن انخفاض مستوى الدين من 578,95 مليون دينار في 30 يونيو 2010 إلى 504,8 ملايين دينار في 30 يونيو 2011 بانخفاض بلغت نسبته 13٪.

سداد الديون

وسددت «جلوبل» 19,7 مليون دولار من الديون المستحقة عليها للبنوك خلال النصف الأول من العام 2011، ليصل بذلك إجمالي المبالغ المسددة في إطار خطة إعادة هيكلة الديون إلى 198 مليون دولار (أي ما يمثل 11,5٪ من إجمالي الدين).

واشارت «جلوبل» الى ان نجاحها في سداد ديونها سيتوقف على قدرتها على الاستمرار في التخارج من استثماراتها الأساسية وزيادة رأسمال الشركة، وتسوية المنازعات القضائية بينها وبين بنك أم القيوين الوطني والمتعلقة باسترداد وديعة بقيمة 250 مليون دولار.

علاوة على ذلك، وافقت غالبية البنوك الدائنة في 13 يوليو 2011 على تعديل بنود اتفاقية التسهيلات الائتمانية التي تعوق عقد أي مفاوضات لإعادة جدولة ديون المجموعة حتى 31 مارس 2012.

النزاع مع بنك أم القيوين

في 25 ابريل 2011، أصدرت محكمة الاستئناف الموقرة في دبي حكما على الطعن المرفوع من بنك أم القيوين الوطني بشأن النزاع المتعلق باسترداد جلوبل لوديعة بقيمة 250 مليون دولار مضافا إليها الفوائد والمصاريف، كما رفضت الدعوى المقابلة التي أقامها البنك.

وألزمت المحكمة الموقرة، بنك أم القيوين الوطني بإعادة مبلغ 250 مليون دولار قيمة الوديعة التي أودعتها جلوبل في فرع البنك في إمارة دبي في أغسطس 2008، مضافا إليه فائدة بنسبة 9٪ اعتبارا من 3 ديسمبر 2008 وحتى تاريخ السداد، وجميع المصاريف الخاصة بالدعوى، وتبلغ قيمة الفائدة المستحقة وغير المسددة حتى تاريخ صدور هذا الحكم، حوالي 54,6 مليون دولا، إضافة إلى ذلك، رفضت المحكمة جميع الدعاوى المقابلة التي أقامها بنك أم القيوين الوطني.

من جهة أخرى، تقدم بنك أم القيوين الوطني بالتماس إلى محكمة التمييز في 28 يونيو 2011، وأصدرت محكمة التمييز أمرا بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف الصادر لصالح «جلوبل» إلى أن تصدر محكمة التمييز حكمها النهائي في هذه القضية.

الفوزان: «بيتك» حقق 40 مليون دولار ربحاً من بيع قطاع الاتصالات في «ITS»

قال رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة محمد ناصر الفوزان: ان إبرام شركة هواوي الصينية، التي تعد إحدى أكبر شركات مزودي شبكات الاتصالات في العالم، اتفاقية مع شركة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية، الذراع التكنولوجية لبيتك لشراء قطاع الاتصالات في الشركة وانتقالها لهذا الأصل من استثمارات عالمية مشابهة، يؤكد نجاح استراتيجية «بيتك» ومبادرته بالاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات باعتباره الاستثمار الأمثل على المدى الطويل، كما يعد اعترافا عالميا بهذا النجاح وحافزا على تعزيز بنية استثماراتنا في هذا القطاع الحيوي. يذكر أن شركة مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة، المملوكة لبيتك بنسبة 95٪، كانت قد وقعت مؤخرا اتفاقية مع شركة هواوي العالمية لبيع أحد أصولها (نظام الفوترة لشركة الاتصالات)، وحقق «بيتك» ربحا من الصفقة بقيمة 40 مليون دولار، من المنتظر إدراجه ضمن بيانات الربع الرابع. وأضاف الفوزان، في حوار مع قناة CNBC عربية قائلا: تزايد اهتمام المؤسسات والحكومات بالاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة الأخيرة وظهور نماذج عديدة في هذا المجال، يثبت كذلك أنه كان

الفوزان يتحدث للزميلة نجوى عسران

لدى «بيتك» رؤية ثاقبة للمستقبل ودراسة محسوبة للمخاطر، حينما أسس شركة تابعة تستثمر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام 1981، وحيث لم تكن معالم وجدوى الاستثمار في هذا القطاع آنذاك واضحة للكثير من المؤسسات. وأشار الفوزان الى أن الشركة التابعة تتجه باستثماراتها لقطاعين أساسيين هما التعليم والمصارف، مشيرا إلى أن ثمة حراكا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ورغبة حكومية وشعبية تشير الى اهتمام متصاعد بقطاع التعليم، فيما يبدو قطاع المصارف في حاجة دائمة الى التكنولوجيا المتقدمة لمواكبة التطورات المتلاحقة وتدعيم مراكزها التنافسية، ووفق هذه المعطيات نبني خططنا لنكون مزودا رئيسيا لهذين القطاعين الحيويين بأفضل وأحدث أنظمة التقنية، لافتا الى أن ثمة مؤشرات تشي كذلك بأن أسواق المنطقة ستشهد تغيرات ملموسة وتوجهات خلال السنوات الخمس المقبلة على الأقل لجهة تعظيم الاستثمارات في هذين القطاعين. وذكر بأن مجموعة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة لديها 24 مكتبا في مناطق شرق آسيا والخليج وإفريقيا لتقديم خدمات متكاملة للشركات، مشيرا الى أن الشركة تنتهج نهجا متزنا في توسعها من دون الإفراط في التوسع الجغرافي غير المحسوب حتى لا تتكبد أعباء وتبعات إضافية، فضلا عن كون مجال عملها يشهد منافسة قوية ومتصاعدة. ولفت الفوزان الى أنه على الرغم من أن شركة الأنظمة تعد الذراع التكنولوجية لبيتك، إلا أن الأخير لا يتدخل على الإطلاق في مجريات عمل الإدارة شأن استثماراته التابعة الأخرى، ويكتفي فقط بالمشاركة في رسم الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها وتوفير سبل الدعم لإنجاحها. وأكد الفوزان أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات في «بيتك» شهدت طفرات متلاحقة خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن حصول «بيتك» على العديد من الجوائز من جهات عالمية محايدة ومتخصصة، كما أن نسبة كبيرة من الجوائز الأخرى التي حصلنا عليها تتعلق بمنتجات وخدمات تستخدم أحدث التطبيقات.

الشطي: أسعار النفط العالمية ستدور حول الـ 100 دولار حتى نهاية العام

كونا: توقع الخبير النفطي محمد الشطي ان تبقى اسعار النفط العالمية «دائرة» في فلك المائة دولار حتى نهاية العام الحالي معللا ذلك بأنها «ستظل مدعومة بفضل عوامل عدة منها انخفاض في مستوى الزيادة بالامدادات النفطية من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك)».

وقال الشطي ان الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط لهذا العام هي 1,2 مليون برميل يوميا فقط بحسب التقارير العالمية وبسبب التوقعات بتباطؤ وتيرة أداء الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من 2011 وتأثير ذلك على مستويات الطلب العالمي على النفط موضحا ان الزيادة في الطلب على النفط العام الماضي تخطت حاجز 1,8 مليون برميل يوميا. وأضاف ان المؤشرات كلها تؤكد ثبات انتاج «أوبيك» خلال 2011 ليكون مستوى الانتاج قريبا من مستويات عام 2010 ما يعني خفضا في المعروض عن الطلب العالمي على النفط وبالتالي استمرار السحب من المخزون النفطي في اشارة الى ان مستوى المخزون النفطي في البلدان الصناعية انخفض ووصل الى تغطية الطلب لما يقدر بـ 58,4 يوما فقط.

واشار الى تناقص الفائض في الطاقة الانتاجية لدى «أوبيك» ليصل الى 3,3 ملايين برميل يوميا مقارنة مع اجمالي المخاطر التي قد تؤثر على الامدادات النفطية مع استمرار حالة التصعيد وعدم الاستقرار في مناطق عدة من الوطن العربي مبينا ان هذه العوامل تسهم مجتمعة في دعم مستويات الاسعار.

وذكر ان خطورة تباطؤ الاقتصاد العالمي تكمن في كونها تسير بوتيرة اسرع وبشكل يؤثر على الطلب سلبا والاسعار مستشهدا بما حدث خلال فتره الكساد الاقتصادي في (2009 ـ 8200) حين تأرجح المتوسط الشهري لأسعار نفط خام الاشارة برنت بين (40 و50) دولارا للبرميل موضحا ان الاوضاع في الوقت الراهن مختلفة وغير متشابهة مع تلك الفترة مستبعدا هبوط الاسعار الى تلك المستويات. وقال الشطي ان الاسعار تحركت وفق مستويات مقبولة في السوق النفطية عند نطاق سعري ما بين 74 و85 دولارا للبرميل عام 2010 لكنها شهدت طفرة في 2011 لتصل الى مستويات 90 و125 دولارا للبرميل. واشار الى ان هذه المستويات وفرت بيئة زاد معها القلق في السوق النفطية من ان الاسعار ربما بدأت تأخذ اتجاها تصاعديا قد لا يكون في مصلحة دعم مستويات الاستهلاك العالمي من النفط أو اداء افضل للاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة مع تحذيرات من امكانية تكرار انتكاسة جديدة للاقتصاد العالمي رغم ان ظروف عام 2008 تختلف عن 2011.